الصناعات- ان ارتفاع اسعار السلع ومنها الارز يرجع الى احتكار مجموعة من التجار لتجارته والتحكم فى اسعاره.

قرشا وزيت القطن ٤٥٠ قرشا وعباد الشمس الى ٥ جنيهات والذرة الى ٥ جنيهات ونصف الجنيه وزاد سعر المسلى

أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات والخبير الاقتصادى- على ان الاسعار تحددها مؤشرات العرض والطلب.. فنحن نطبق

وهذا يؤدى لمواجهة ارتفاع الاسعار وأن كانت تحدد تسعيرة جبرية للزيت والدقيق، أما باقى السلع فتخضع للسوق الحر وبالتالى

ويضيف د. حمدى عبدالعظيم: ان الاقتراح بعمل ترشيد على الكماليات مثل السجائر للصرف منها على الدعم كان احدى

العجز فى الميزانية وبالتالى تضاعف الاعباء وبالتالى لم يعد امام محدودى الدخل وسيلة سوى محاولة زيادة الدخل لمواجهة اعباء

الدعم.

ويضيف د. محمود صبح- انه لا يوجد شىء اسمه تسعيرة جبرية فى ظل اقتصاديات السوق الحر،

نتيجة للارتفاع المتباين للاسعار وعدم قدرة المواطن على مواجهة هذا الارتفاع نظراً للقيود المطروحة على دخله الحقيقى.

مفيد شهاب

التلاعب بالدرجات مجاملة لطلاب على حساب آخرين فضيحة فجرها استاذ واستاذ مساعد بقسم الفيزياء بكلية العلوم بجامعة القاهرة بوجود مبالغات فى تقدير درجات امتحان مادة الموجات لطلاب الفرقة الاولى التى قام بتصحيحها عضو هيئة تدريس، فقام رئيس القسم بابلاغ الدكتور احمد ابوخضرة عميد الكلية الذى شكل لجنة لاعادة التصحيح.

كشفت اللجنة عن قيام المدرس باعطاء درجات مبالغ فيها ومنح بعض الطلاب درجة النجاح لمجرد قيام الطلاب بنقل اجزاء من الاسئلة فى ورقة الاجابة دون الاجابة عليها حيث اعترف المدرس بمجاملة بعض زملائه فى الوقت الذى وجدت فيه اللجنة بعض اوراق الاجابة تم تصحيحها بخط مغاير لخط المدرس واعترف بان احد المعيدين قام بهذا العمل.

اكد د. احمد ابوخضرة ان كل طالب حصل على حقه كاملا فى الوقت الذى تم فيه رفع الامر الى الدكتور نجيب الهلالى رئيس جامعة القاهرة لاتخاذ الاجراءات القانونية.

فضيحة التلاعب فى درجات طلبة الجامعة تعيد الى الاذهان وقائع مماثلة قام فيها اساتذة فى طب القاهرة بمجاملة انجالهم بالتزوير فى درجاتهم لالحاقهم بسلك التدريس.

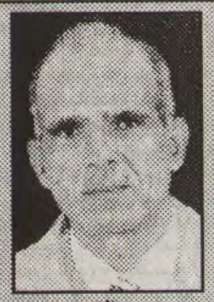

د. محمود عبد الباقى

د. عبد الغنى عبود

التلاعب فى درجات طلبة علوم القاهرة يفتح الملف الشائك

موسم الفساد الجامعى

طالب اساتذة الجامعة بطرق جديدة لتقييم اساتذة الجامعات ورفع المستوى العلمى لهم واجراء اختبارات تقييم ولا يكون الجانب العلمى وحده كافيا للتعيين دون مراعاة الجوانب الاخلاقية الاخرى مع ضرورة تعديل نظم الامتحانات لتواكب مستجدات تطوير التعليم الجامعى وتطوير المناهج والقضاء على الدروس الخصوصية التى تسربت الى الحرم الجامعى واهدرت تكافؤ الفرص وإلزام اعضاء هيئة التدريس بتقديم كشف سنوى عن اقاربهم من العاملين والطلاب بالجامعة لتحقيق الشفافية واعطاء مزيد من تكافؤ الفرص وعدم اتخاذ بعض الطلاب ضحايا فى مجاملة آخرين من خلال التلاعب بالنتائج او تعديلها والتزوير فيها لان ذلك ينسف اطار العملية التعليمية ويطعن قمة التعليم فى مقتل.

يؤكد الدكتور محمد عبدالباقى ابراهيم - استاذ التخطيط العمرانى بكلية الهندسة جامعة عين شمس - ان مما لا شك فيه ان قطاع التعليم الجامعى مثله مثل باقى القطاعات فى المجتمع يشوبه بعض المواقف التى تؤثر بالسلب على مجمل العملية التعليمية خاصة النزاهة والامانة التى تستوجب توافرها فى قطاع التعليم الجامعى الا ان الواقع يشهد بعض التجاوزات نتاج العديد من العوامل منها ما يتعلق باختيار عضو هيئة التدريس حيث نجد ان المعيار الوحيد لاختياره هو الدرجات فى السنة النهائية وهذا المعيار وحده غير كاف بالاضافة الى انه لا يدخل مقياس القدرة على توصيل المعلومات والتدريس الى الطلاب كما لابد من توافر الجانب الاخلاقى فالناحية المهنية وحدها ليست كافية ولذا فان هذا الامر يتطلب وجود عملية تقييم مستمر خاصة للمعيدين والمدرسين المساعدين من النواحى الاخلاقية والتعليمية وبناء على ذلك يمكن الاستمرار فى العملية التعليمية والتشديد على اعضاء هيئة التدريس من خلال التقييم يكون جديرا بخلق كفاءات قادرة على تحمل المسئولية

د. محمد عبدالباقى:

مواجهة ظاهرة توريث أبناء هيئة التدريس

العلمية والاخلاقية فى بنيان العملية التعليمية تحقق الصالح العام للطلاب دون تجاوزات.

ويضيف د. محمد عبدالباقى انه لابد من وجود شفافية فى إلزام اعضاء هيئة التدريس بتقديم كشف سنوى يوضح فيه اسماء اقارب اعضاء هيئة التدريس حتى الدرجة الرابعة من العاملين فى الجامعة او من الطلاب حتى يكون واضحا للجميع صلة القرابة ان وجدت مشيرا الى ان التأديب الجامعى لمن يرتكب سلوكيات تخل بنزاهة الوظيفة الجامعية يشوبها طول مدة التحقيق وعدم البت فى الموضوعات التى تحال اليها مما يؤذى العدالة لان العدالة البطيئة نوع من الظلم مما يؤثر بالسلب على سرعة اتخاذ القرار وانصاف اصحاب الحقوق خاصة ان طول فترة التحقيق تستغرق وقتا تتوه فيه الحقائق.

ويشير د. محمد عبدالباقى ان كثرة اعداد الطلاب تشكل عبئا كبيرا على اعضاء هيئة التدريس مما يدفعهم الى الاعتماد على المعيدين والمدرسين المساعدين فى اداء العملية التعليمية وفى تقييم درجات الاختبارات وهذه الشريحة ينقصها مستوى الخبرة والكفاءة وحسن التقدير ولذا فان اعادة تخطيط لنسب القبول تؤثر بالايجاب فى حسن اداء العملية التعليمية.

ولا ينكر د. محمد عبدالباقى ان مجموعات التقوية داخل نطاق الجامعة تركت افرازات سلبية لانها تتم بشكل رسمى ويعلم الجامعة مما يدل على وجود قصور فى عملية التعليم الجامعى لان هذه المجموعات تهدف الى جذب اكبر عدد من الطلاب لمجموعات التقوية مدفوعة الاجر بما يؤدى الى ازدواجية فى التعليم وعدم وجود سيطرة على حسن اداء العملية التعليمية الرسمية واعطائها شكلا رسميا للدروس الخصوصية وهذا منعطف خطير لا يمكن التردى فيه لان يصيب التعليم الجامعى فى مقتل ويهدر من تكافؤ الفرص بين الطلاب.

ازمة ضمير

وتشير د. نجية اسحاق - استاذ علم النفس الجنائى باداب عين شمس - ان هذه السلوكيات والتجاوزات وطرق التزوير التى تم ضبطها مؤخرا تدل على ان هناك ازمة فى الضمير وخللا يضرب القيم الثابتة والاعراف المتعارف عليها فى نظم التعليم الجامعى لان اساتذة الجامعة هم

د. محمود عبدالحليم:

مطلوب تعديل نظم الامتحانات وتطوير المناهج ورفع المستوى المادى لأساتذة الجامعات

تحقيق: عيد حسن

صفوة المجتمع ولابد ان يكونوا معيارا للقدوة وهذه الحالات تحتم ان هناك غيابا للضمير الذى يجب ان يحكم تصرفاتنا لان غياب الضمير ازمة اخلاقية تفرز مخالفات بصور مختلفة وبطبيعة الحال وفى ظل مناخ من التسيب فى القيم والاحساس بان كل شخص يأخذ حقه كما يجب جعل الكثيرين يسعون الى تحقيق مصالح مهما كانت الطرق التى يتم بها تحقيق ذلك.

وتضيف د. نجية اسحاق ان الفساد يأخذ بعدا خطيرا اذا ما وصل الى الحرم الجامعى الذى له قدسيته واحترامه من جانب المجتمع وان كان الفساد فى النهاية يعبر عن ازمة ضمير شخصية ترتبط بفرد ولا تعبر عن المجال الذى يعمل به سواء اخذ صور التزوير او عدم الموضوعية فى تحقيق اداء الامانة العلمية لمن اوكلت اليه لان هذا التجاوز قد يأخذ صورا مختلفة سواء كانت الامتحانات شفهية او تحريرية ولذا فلابد من استمرار الرقابة الفعالة اثناء الامتحانات ايا كانت صورها خاصة على المعيدين والمدرسين المساعدين لاعطاء كل ذى حق حقه ورفع الظلم عن الطلاب الذين يقعون ضحية لهذه التجاوزات اضافة الى ضرورة اشتراك الاساتذة فى انجاز النتائج.

كما تطالب د. نجية اسحاق بضرورة اختيار عينة عشوائية من اوراق الطلاب التى تم تصحيحها ومطابقتها بالنتائج للتأكد من مدى الموضوعية ومراعاة الضمير فى العملية التعليمية بالجامعة.

ليست ظاهرة

ويرى الدكتور عبدالغنى عبود - استاذ التربية بجامعة عين شمس - ان هذه الحالات التى تم كشفها من طرق للتزوير فى امتحانات الجامعة ما هى إلا حالات فردية تم ضبطها ولا ترتقى الى مستوى الظاهرة والا كانت مهددة لمسار العملية التعليمية فى الجامعة

وان كان الواقع يكشف عن مظاهر خلل بدأت تدب فى اوصال المجتمع وتفرز سلوكيات خاطئة لم تكن الجامعة بعيدة عنها وهذه كارثة فى حد ذاتها لانها تعكس تخلينا عن الضمير والقيم وانتقال فيروسات الفساد الى الجامعة لابد من وقفة صارمة معها حتى لا ينهار الهرم التعليمى فى قمته وهى الجامعة.

ويضيف د. عبود انه لابد من تقليل عدد المعيدين فى الجامعة لانه مع كثرة عدد الطلاب وأسناد مهام كبيرة فى العملية التعليمية اليهم يزيد من العبء الملقى على كاهلهم مع ضرورة الاشراف الكامل من جانب الاساتذة لتحقيق الانضباط ومنع التلاعب وطرق التزوير وتحقيق شفافية كاملة فى التصحيح وعدم مجاملة طلاب على حساب آخرين لان هذه انتكاسة اخلاقية وتربوية للعملية التعليمية.

تطوير المناهج

ويصف الدكتور محمود عبدالحليم منسى - استاذ علم النفس التربوى بكلية الاداب بجامعة الاسكندرية - التعديل والتزوير فى نتائج الطلاب داخل الحرم الجامعى بانه ظاهرة غير اخلاقية وتربوية وهذه السلوكيات المنحرفة نتاج مشكلات مرتبطة بأفة الدروس الخصوصية التى تسربت للاسف الشديد لبعض الكليات العملية حيث انخفاض مستوى المعيشة وتدنى مستويات الدخول والظروف المادية الصعبة فتح بوابة الدروس الخصوصية وادى الى ضعف القيم الاخلاقية مشيرا الى ان الامتحانات شرف استاذ الجامعة التى يجب

واصلاح هيكلها لاساتذة الجامعة ضرورة مع تخفيف طول الاجراءات التى تستغرقها الامتحانات ويضيع نصف الوقت فيها وبدلا من الملايين التى تنفق فى اعداد الخيام واجور المنتدبين من الافضل اسنادها لاستاذ الجامعة لانه يجدى ويزيد من عطائه العلمى والاخلاقى ولا يجعل البعض ينظر الى تجاوزات بهدف تحقيق كسب غير شرعى منها.

ويضيف د. محمود عبدالحليم ان قانون الجامعات شدد الجزاء على من يخل بالوظيفة داخل الحرم الجامعى واقل جزاء هو الفصل لكن القانون وحده لا يكفى لان العلاج يمثل منظومة تتعدد حلقاتها بدءا من نظام القبول واعداد الاستاذ الجامعى وتطوير الامتحانات والمناهج.

وعن دور المعيدين فى العملية التعليمية ومدى مسئوليتهم يقول د. محمود عبدالحليم انه من المفترض مشاركة المعيدين فى التصحيح ويعملون فى الدروس العملية وتقويمها فالتصحيح يجب ان يكون قاصرا على اساتذة التدريس والقانون لا يسمح للمعيدين بالتصحيح الذى لابد ان يكون قائما به اساتذة الجامعة فالقانون ينص على انه لا يجوز انفراد عضو هيئة التدريس بتصحيح ورقة واحدة ولابد لتصحيح ورقة الطالب من عضوين من اعضاء هيئة التدريس.

وللقضاء على هذه السلوكيات والتجاوزات داخل الحرم الجامعى يقترح د. محمود عبدالحليم رفع المستوى الادبى والمادى لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات واختيار تقييم للاداء من الناحية الاخلاقية والمستوى العلمى وتطوير نظام الامتحانات وتطوير نظام التعليم الجامعى من ناحية الساعات المعتمدة من خلال حرية اختيار المواد للطلاب وكذلك الاساتذة القائمين عليها مع تقنين نظام لتقييم عضو هيئة التدريس من حيث رأى الطلاب فيه لتغيير السلبيات التى مازالت مترسبة فى منظومة التعليم الجامعى.

د. عبدالغنى عبود:

الكثافة الطلابية وأعباء التصحيح على الأساتذة فتح الباب للتلاعب بالنتائج

المحافظة عليها واحترام خصوصياتها لانه يؤدى امانة تم تكليفه بها فيجب ان يكون اهلا لها ومحافظا عليها.

ويضيف د. محمود عبدالحليم ان هذه الافرازات ناتجة عن كثير من العوامل التى ادت اليها خاصة فيما يتعلق بنظام الامتحان الذى لابد من تطويره بما هو متبع فى اوروبا بحيث يعطى قدرا من الثقة للطلاب والحرية اضافة الى ان هناك بعض الدول التى تسجل نتائج الامتحانات على الحاسب الآلى لضمان النزاهة واغلاق باب التجاوزات احيانا ولذا فان تطوير الامتحانات والمناهج وعضو هيئة التدريس لمواجهة مستجدات العملية التعليمية والنهوض بها اصبح امرا لا مناص منه لان النظام الحالى نظام عقيم يحمل كثيرا من عوامل الفشل فى بنيانه كما ان زيادة معدلات الاجور